رأي القدس

زيارة نجاد لدمشق ومدلولاتها

■ تنطوي الزيارة التي يقوم بها الى دمشق اليوم، الرئيس الايراني احمدي نجاد، على اهمية خاصة من حيث توقيتها، والاهداف السياسية والاستراتيجية التي تتطلع الى انجازها.

فالدولتان تواجهان تهديدات امريكية مباشرة بالحصار وربما بالعمل العسكري، ولذلك تتطلعان الى تعزيز تحالفهما، وتنسيق سياساتهما في مواجهة هذه التهديدات.

ايران تواجه تحركا امريكيا اوروبيا متسارعا لفرض عقوبات عليها بسبب برنامجها النووي، واصرارها على امتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم وانتاج الوقود النووي، وسورية تواجه ضغوطا امريكية مكثفة تهدف الى دفعها للتعاون بالكامل مع لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال الراحل رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الاسبق. وهو التعاون الذي يعني استجواب العديد من كبار المسؤولين السوريين، وعلى رأسهم الرئيس بشار الاسد نفسه.

ولعل الامتحان الابرز الذي سيواجهه البلدان، وفي غضون بضعة اسابيع، التحرك الامريكي لنزع اسلحة المقاومة المتمثلة بحزب الله تحت غطاء تطبيق الشق المتبقي من قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559.

النظامان الايراني والسوري يملكان اوراق قوة حاسمة اذا ما جرى حشرهما في الزاوية، وقررت الادارة الامريكية حصارهما اقتصاديا تمهيدا لتقويضهما من الداخل من خلال ايجاد معارضة داخلية، باذرع خارجية على غرار ما حدث في العراق.

فمن سوء حظ واشنطن ان جميع مخططاتها في العراق التي كلفتها حتى الان ثلاثمئة مليار دولار وثلاثة آلاف قتيل و18 الف جريح امريكي، باتت تحت رحمة النظامين السوري في الغرب والايراني في الشرق، اي ان قواتها البالغ تعدادها 150 الف جندي في العراق تقع بين فكي الكماشة السورية الايرانية.

مضافا الى ذلك ان ايران تملك ورقة النفط، وسورية تملك ورقة الفوضى، وهي فوضى يمكن ان تبدأ باعادة فتح الجبهات الجنوبية في لبنان والغربية في مواجهة الجولان واذا ما اقدمت سورية بجدية على «خيار شمشون».

فالازمة النووية الايرانية دفعت باسعار النفط الى ما يقارب السبعين دولارا للبرميل، ومن الممكن ان تقترب من حاجز المئة دولار النفسي اذا ما تطورت المواجهة الى حصار اقتصادي او عمليات عسكرية. فاغلاق ايران لمضيق هرمز في الخليج يعني حرمان الاسواق العالمية من 18 مليون برميل يوميا.

ومن اللافت ان البلدين يقيمان حساباتهما على اساس المواجهة، ويعملان على ترتيب اوضاعهما الداخلية على هذا الاساس. فايران بدأت التعبئة الداخلية، وسورية افرجت بالامس عن خمسة من قادة المجتمع المدني المعتقلين في سجونها لتخفيف الاحتقان، ومحاولة تعزيز الجبهة الداخلية، واغلاق المنافذ امام الذين ينتقدون النظام السوري وسجله السيىء على صعيد حقوق الانسان.

احمدي نجاد لا يتطلع الى تعزيز المحور السوري الايراني فقط، وانما توجيه اكثر من رسالة الى الزعماء العرب اولا والولايات المتحدة ثانيا، تقول مفرداتها ان سورية ليست معزولة تماما، وان ايران تقف معها، ويمكن ان تؤذي من يريد ايذاءها، خاصة في منطقة الخليج العربي استجابة للضغوط الامريكية في هذا الصدد.

فيروس انفلونزا الطيور !

أسئلة الأزمة اللبنانية ـ السورية

د. بشير موسى نافع *

■ لم يعد من الممكن بأي حال من الأحوال فصل مستقبل سورية عما يحدث في لبنان. منذ اندلعت المقاومة العراقية، ولعامين طوال، جرى استهداف سورية من النافذة العراقية. وعندما لم يحقق ذلك الاستهداف أهدافه، تحول إلى البوابة اللبنانية. من زاوية النظر الأمريكية، العراق لا يزال هو المحدد لزاوية النظر الأمريكية. بالنسبة لفرنسا، قد يختلف المحدد وتختلف زاوية النظر. ولكن الطريق إلى دمشق، لكليهما، بات يبدأ من لبنان. هذا الطريق محفوف بعدد من الأسئلة:

رئيس الوزراء اللبناني السابق د. سليم الحص هو واحد من أكثر الشخصيات العربية واللبنانية احتراماً. الرجل الذي جاء من الحقل الأكاديمي إلى العمل السياسي التنفيذي والبرلماني، كان دائماً فوق الانقسامات الفئوية، ولم يحتم لا بالمحاصصات الطائفية ولا بسلاح الميليشيات. إن كان هناك من سياسي لبناني أعطى للسياسة وجهها المدني الرفيع، فقد كان سليم الحص. ومنذ ترك د. الحص العمل التنفيذي والبرلماني، تحول إلى ضمير للبنان وصوت بارز على الساحة العربية القومية. ولكن آراء الحص في الأزمة اللبنانية ـ السورية لا تروق لما يسمى اليوم بالأكثرية البرلمانية في لبنان. ولأن السياسة في لبنان تعود اليوم إلى أكثر مواقعها الطائفية بدائية، فكان لابد ان تكون الأصوات المعتدية على الحص أصواتاً سنية. وقد تعرض الرجل مؤخراً لهجوم بشع، لا يمكن ان يوصف إلا بالاغتيال السياسي بالكلمات.

لم يعد الانحدار باللغة السياسية إلى المستوى الذي هوجم به د. الحص مستغرباً في الأجواء اللبنانية السائدة. إذ تكاد أمواج التلفزات وصفحات الصحف العربية واللبنانية تغرق بعواصف لا أول لها ولا آخر من الاتهامات والاتهامات المضادة، الصادرة عن خصوم سورية والمتحالفين أو المتعاطفين معها. المستغرب ان الرئيس الحص ليس طرفاً في هذا الصراع؛ فلا هو خصم لسورية ولا هو حليف لها، لا هو داعية لإطاحة النظام السوري ولا كان يوماً (ككثير من الساسة اللبنانيين) أداة لما بات يعرف بالنظام الأمني السوري ـ اللبناني. الهجوم السافر على سليم الحص لا يمكن ان يفهم إلا في إطار واحد: ان التيار الذي يمثل الطائفة السنية في البرلمان اللبناني اليوم يسعى إلى إخماد كل صوت سني سياسي مخالف، بغض النظر عما إن كان هذا الصوت محسوباً على دمشق أم لا. الذين وصلوا إلى البرلمان على موجة تعاطف شعبي بالغ مع ذكرى الرئيس الشهيد الحريري، وبقوة المال، وامتناع أكثرية ناخبي بيروت عن التصويت، يعملون اليوم على إلغاء التعددية السنية، إحدى أبرز سمات التعددية اللبنانية السياسية. فهل سيتعايش سنة لبنان مع سياسة الإلغاء هذه؟ وهل سينجحون إلى القبول بأن يمثلهم صوت واحد لا غير، يقمع كل صوت آخر ممكن؟

وقد شهد لبنان خلال الأسابيع القليلة الماضية صعوداً غير مسبوق للزعيم الدرزي وليد جنبلاط، ليس فقط على صعيد التصريحات الجنونية، بل أيضاً على صعيد القرار السياسي. على مستوى التصريحات، دعا جنبلاط إلى إطاحة النظام السوري، بل وحاول اللعب بالورقة الطائفية في سورية عندما قال ان الأكثرية تحكم في كل مكان فلماذا لا تحكم في سورية. ما يقصده بذلك، وهو الزعيم الطائفي بامتياز، هو تحريض الأكثرية السورية السنية على نظام يسيطر عليه العلويون. ندد جنبلاط بحلفائه السابقين في حزب الله، الذين ساعدوه مساعدة فعالة في الفوز بعدد مضخم من المقاعد البرلمانية، واصفاً سلاح المقاومة بأنه سلاح الغدر. كما اتهم الجبهة الشعبية، القيادة العامة، بأنها مجموعة عصابات.

أما على مستوى السياسات، فقد بات جنبلاط يتصرف وكأنه الرئيس الفعلي للوزراء، وأن لا سعد الدين الحريري ولا فؤاد السنيورة، يستطيعان إمضاء أمر بدون رضاه، وإن فعلا فسرعان ما سينزلان عند رأيه. فبعد ان توصل الحريري ووفد من حزب الله في جده إلى صيغة اتفاق تضع نهاية للأزمة الوزارية اللبنانية، تدخل جنبلاط لإلغاء الاتفاق والعمل على استمرار الاحتقان الداخلي. وعندما تحرك الأمين العام للجامعة العربية، السيد عمرو موسى، لتهدئة العلاقات اللبنانية ـ السورية، وفصلها عن سياق التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الحريري (ولو نسبياً، على أية حال)، تعرض موسى لحملة بشعة من جنبلاط وحلفائه، أدت إلى تخلي الأمين العام عن مساعيه. ولم يتردد جنبلاط عن اتخاذ موقف مماثل من المبادرة المصرية ـ السعودية، التي سعت هي الأخرى إلى وضع حد للتوتر المتصاعد في العلاقات اللبنانية ـ السورية. وبالنظر إلى الموقع المركزي لمصر والسعودية في المنظومة العربية، فلابد ان يفهم التحرك ضد المبادرة المصرية ـ السعودية بأنه سياسة مبيتة لمنع الدور العربي وترك الساحة اللبنانية للقوى الدولية.

التصعيد الحاد الذي يقوده الزعيم الدرزي يسير في اتجاه واحد: الصدام السني ـ الشيعي في لبنان. بدون الحاملة السنية، يفقد جنبلاط معظم وزنه وتأثيره وأهميته، حتى ولو وقفت وراءه الأساطيل الأمريكية والفرنسية. لبنان الحالي ليس متصرفية جبل لبنان في القرن التاسع عشر، عندما كان باستطاعة زعيم درزي ما تفجير حرب أهلية وخلق أزمة دولية. لبنان الحالي أكبر بما لا يقاس، وأكثر تعقداً، والدروز فيه هم قوة من الدرجة الثانية، تقف خلف الطوائف الثلاث الكبار. ناهيك عن ان السيد جنبلاط لا يمثل كل الدروز. ولذا، فإن التصعيد الذي يقوده جنبلاط ضد سورية وحزب الله هو تصعيد يفترض حمل سلاح سنة لبنان (ويأمل في حمل سلاح سنة سورية). فهل يقبل سنة لبنان بأن يتحدث السيد جنبلاط باسمهم، هل سيقبلون بأن يجرهم جنبلاط إلى معركة طائفية جديدة لا تبقي ولا تذر؟ ولمصلحة من؟

منذ بداية الأزمة، وبالرغم من التحالف الأمريكي ـ الفرنسي في المواجهة مع سورية، فإن دوافع الدولتين وأهدافهما تباينت، إلى هذا الحد أو ذاك. الدافع الرئيسي للهجوم الأمريكي على سورية كان تأزم الوضع الأمريكي في العراق، وإحجام دمشق عن مد يد العون للجهد الأمريكي ضد المقاومة العراقية. لو تعاون نظام الأسد في العراق، لما كان أجبر على الخروج من لبنان، ولا كان أحد قد سمع بحرية لبنان أو استقلاله. أما الموقف الفرنسي، فيتعلق بامتيازات نفطية في سورية (ذهبت في حسابات غير دقيقة للأمريكيين)، واستهتار سوري غير مسبوق بالنفوذ الفرنسي في لبنان. وقد التقت أهداف الضغط على سورية في لحظة تراجع واشنطن وباريس عن سياسة الصدام التي ميزت مواقفهما من غزو العراق، ورغبة متزايدة لبناء حالة من التفاهم الفرنسي ـ الأمريكي. ثم جاء اغتيال الرئيس الحريري، ليوفر فرصة سانحة لدفع تفاهم الدولتين قدماً إلى الأمام. ولكن سياسة الضغط على سورية، ومطالبتها بدفع ثمن أخطائها، أو ثمن تحقيق أهداف أخرى في المحيط الأقليمي، لم تعن إطاحة النظام السوري، بل تغيير سلوكه وسياساته، سواء في العراق أو لبنان (وما يتعلق به من المسألة الإيرانية) أوفلسطين. ولكن ثمة مؤشرات متزايدة على أن تغييراً ما قد طرأ على هذه السياسة باتجاه إطاحة النظام الحاكم في دمشق وليس تغيير سلوكه وسياساته فحسب.

تأتي مرجحات التغيير في السياسة الأمريكية ـ الفرنسية تجاه سورية من عدد من التطورات. فقد أبدت سورية منذ بدأت أزمة وجودها ودورها في لبنان تصلباً لا يخفى تجاه الضغوط الأمريكية ـ السورية. في فلسطين، توشك حماس تحقيق نصر انتخابي كبير، بغض النظر عما إن كانت ستفوز على فتح أو تحصد حصة مؤثرة في المجلس التشريعي. في العراق، تتزايد معدلات الخسائر الأمريكية العسكرية والسياسية على السواء. القوى التي تكاد تسيطر على الحكم الجديد هي قوى لا تطمئن واشنطن لولائها، وكما كل شيء في العراق الآن، بات موقفها من الأمريكيين محكوماً بمجرد فتوى قصيرة من رجل دين لم يقابله مسؤول أمريكي قط. أما في الساحة الأمنية، فلم يعد في وسع الأمريكيين من وسيلة لمواجهة المقاومة إلا واستخدموها، بدون أي نجاح يذكر لا في هزيمة المقاومة ولا في تخفيف معدلات الخسائر الأمريكية. في إيران، وصلت الضغوط الغربية فيما يتعلق بالتقنية النووية الإيرانية طريقاً مسدوداً. فالإيرانيون مصممون على استئناف نشاطاتهم البحثية النووية، التي ستوفر لهم بلا شك خبرة متراكمة لصنع سلاح نووي في المستقبل. وسيكون على الأمريكيين والأوروبيين فرض عقوبات أممية على إيران، أو حتى توجيه ضربة جوية واسعة لمنشآتها النووية في كافة أنحاء البلاد. أي من هاتين الخطوتين سيؤدي إلى مزيد من التدهور الأمني في العراق، وسينعكس مباشرة على حجم الخسائر الأمريكية والبريطانية، ومصير الوجود الأمريكي ـ البريطاني في العراق.

في مثل هذا المناخ، تصبح سياسة الهرب إلى الأمام خياراً ملحاً على صانعي القرار في واشنطن وباريس. وقد باتت سورية، على الأقل منذ اغتيال الرئيس الحريري وتشكيل لجنة التحقيق الدولية، إحدى أضعف حلقات الأقليم. وهناك درجة عالية من الالتقاء بين باريس وواشنطن في كل من الساحات الثلاث: فبالرغم من معارضتها غزو العراق، ففرنسا لا تريد هزيمة أمريكية على يد المقاومة؛ وتلتقي باريس وواشنطن على رؤية الصعود الإسلامي السياسي في المنطقة العربية باعتباره خطراً على المصالح الغربية؛ كما ان هناك اتفاقاً كبيراً على جانبي الأطلسي حول معارضة امتلاك إيران التقنية النووية. فهل أصبحت سورية تواجه قراراً أمريكياً ـ فرنسياً بالعمل على إسقاط النظام الحاكم في دمشق؟ إن كان هذا هو ما انتهت إليه السياسة الأمريكية ـ الفرنسية، فكيف يمكن إسقاط النظام السوري، بأي وسيلة، وما هو البديل؟

ولا يمكن، بأي حال من الأحوال، تجاهل الموقف العربي، لاسيما الموقف الذي تتخذه، وما يحتمل أن تتخذه، مصر والسعودية. فمنذ منتصف التسعينات، ومصر وسورية والسعودية، تلعب دور مركز الثقل العربي، بالرغم من ان العلاقات الثنائية والثلاثية بينهم لم تخل من خلاف في المصالح ووجهات النظر. اليوم، يطال التهديد إحدى دول المحور الثلاثي، وهي الدولة التي خالفت الاثنتين الأخريين في الموقف من غزو العراق. بدون موافقة مصرية ـ سعودية على إطاحة النظام السوري، لن تتمكن الولايات المتحدة وفرنسا من تحقيق هذا الهدف، إن كانتا قد عزمتا فعلاً على تحقيقه. ولم يعد سراً أن القاهرة والرياض وافقتا، أو على الأقل لم تخالفا، واشنطن في مشروع إطاحة النظام العراقي. وأن غزو العراق ما كان ممكناً بدون موقف عربي مؤيد.

بيد ان مصر والسعودية تدركان الآن، وكما أغلب المجتمع الدولي، العواقب الوخيمة للمشروع الأمريكي في العراق، بعد ان أطيح بالدولة العراقية وليس النظام فحسب، انهارت لحمة البلاد الوطنية ووحدتها، وأدى الاحتلال إلى مزيد من الراديكالية في الرأي العام العراقي والعربي. وتدرك القاهرة والرياض انه إن كان عقد العراق المحتل قد انفرط إلى ثلاث كتل رئيسية، فإن سورية ولبنان تجلسان على سطح متفجر من الطوائف والإثنيات، وأنهما ليستا أقرب من المركز العربي فحسب، بل وتحدان الدولة العبرية بحدود قلقة وقابلة للاشتعال في ساعات. خلال الأسابيع القليلة الماضية أبدت مصر والسعودية قلقاً لا يخفى تجاه الأزمة اللبنانية ـ السورية، وحاولتا بلورة اتفاق تهدئة يفتح الطريق إلى حل تدريجي لكافة القضايا العالقة ويضع حداً للتهديد المتصاعد للوضع السوري. ولكن زيارة ديفيد وولش للبنان في مطلع الأسبوع، وزيارة تشيني للقاهرة والرياض أمس الأول، تنبئان بضغوط أمريكية متوقعة على الدولتين العربيتين الرئيسيتين. فهل يتحول الموقف المصري ـ السعودي من محاولة حماية الاستقرار السوري ـ اللبناني إلى الموافقة على تغيير النظام السوري؟

الإجابة عن هذه الأسئلة، وأخرى أقل أهمية، ستحدد المسار الذي تتجه إليه سورية، ولبنان بالتبعية، مهما كانت التطمينات التي تقدم للبنانيين.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

أزمة رئاسة السودان الدورية للإتحاد الأفريقي

د. يوسف نور عوض *

■ كانت الحكومة السودانية تتوقع دعما قويا من الولايات المتحدة بعد أن انصاعت لكل ما طلبته واشنطن منها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جنوب السودان، وبالفعل في المرحلة الأولى أشادت الحكومة الأمريكية بتجاوب الحكومة السودانية، وقد هنأ الرئيس بوش الرئيس البشير بالإتفاق، وبدأت الإدارة الأمريكية رفعا جزئيا للعقوبات ولكن فجأة تغير الموقف من الحكومة السودانية وخاصة بعد زيارة نائب رئيس الجمهورية «سلفا كير» إلى واشنطن وهي الزيارة التي لم يقل الكثير عنها. وقد عادت واشنطن من جديد للتحدث عن التطهير العرقي في إقليم دارفور، وكان هناك تناغم واضح بين ما تقوله الولايات المتحدة وما تقوله الأمم المتحدة ما يؤكد التنسيق بينهما ويثير الشكوك حول عملهما المشترك.. وفجأة رأينا «بان برونك» مندوب الأمين العام للسلام في السودان ـ والذي ظل دائما يمسك العصا من الوسط ـ يغير موقفه بشكل كامل ويدعو إلى تدخل قوى أممية في إقليم دارفور بعد أن اتهم قوات الإتحاد الأفريقي بالعجز وقال إنها غير قادرة على حماية نفسها. وما دعا إليه «بان برونك» هو نفس المطلب الذي ظلت تدعو له الولايات المتحدة المطالبة أبدا بتدخل قوات أممية ومن حلف الناتو بصفة خاصة في السودان، وهي الدعوة التي ظلت حكومة الخرطوم ترفضها بشكل مستمر لأنها كانت تعتقد أن الإتحاد الأفريقي قادر على توفير القوات التي يحتاجها السودان وكل ما طلبته من القوى الدولية هو توفير الدعم المالي الذي يجعل بقاء قوات الإتحاد الأفريقي ممكنا، ولكن الولايات المتحدة لم توافق على إرسال الدعم المطلوب بعد رفض الكونغرس التصديق على ذلك وظلت مع ذلك حكومة الولايات المتحدة تطالب قوات الإتحاد الأفريقي القيام بدورها وكأنها تعمل في أفضل الظروف.

وتابعنا منذ عدة أيام تحولا واضحا في موقف الأمم المتحدة حيث قدم «بان برونك» تقريره أمام مجلس الأمن واتهم فيه قوات الإتحاد الأفريقي بأنها غير قادرة على حماية نفسها وطالب الحكومة السودانية بأن تقبل إرسال قوات أممية إلى السودان، وعندما قيل له في مؤتمر صحافي إن الحكومة السودانية ترفض هذا الطلب قال باستخفاف إن الحكومة السودانية ترفض دائما مثل هذه الطلبات ولكنها تعود في النهاية لترضخ لما هو مطلوب منها، ولا شك أن يانك برونك كان يشير بذلك إلى التنازلات الكثيرة التي قدمتها الحكومة السودانية في مباحثات الجنوب والتي قدمتها دون مقابل يذكر.

ولو كان الأمر يقتصر على الحكومة الأمريكية وحدها والمؤسسة الدولية لقلنا إن الأمر هين وفي سياقه المعهود، ولكن مع اقتراب موعد القمة الأفريقية في الخرطوم بدأت ترتفع أصوات أخرى من داخل القارة الأفريقية بعضها يطالب بعدم عقد القمة أصلا في الخرطوم ومن هذه الأصوات الحكومة التشادية التي تتهم الحكومة السودانية بدعم المتمردين الذين يريدون إسقاط نظام إدريس دبي وأيضا حركة العدل والمساواة التي جهت خطابا إلى الأمم المتحدة تطالب فيه بتوقيع عقوبات على السودان، وكذلك حركة جيش تحرير السودان التي اتهمت الحكومة بالتطهير العرقي وعدم تنفيذ قرار نزع سلاح الجنجويد وارتكاب جرائم حرب.

ولا يقتصر الأمر على هؤلاء فقد قدمت أكثر من خمسين جماعة من جماعات حقوق الإنسان وعدد من رؤساء الدول الأفريقية والرئيس النيجيري «أليغشون اوباسانجو» خطابا إلى الرئيس «ثابو إمبيكي» في جنوب أفريقيا يتهمون فيه الرئيس البشير بعدم القدرة على التوسط في قضايا دارفور و«كوت دي أفوار» وغيرهما من المناطق الساخنة في المنطقة، وعلى الرغم من أن البعض ينظر إلى الرئيس أوباسانجو على أنه ينتهز الفرصة من أجل أن يجدد رئاسته للإتحاد الأفريقي، كما تريد بعض الدول الأفريقية، فلا شك أن هناك رأيا معارضا للسودان في داخل الإتحاد الأفريقي وهذا الرأي لا يريد للسودان أن يتولى رئاسة الإتحاد في دورته المقبلة ولو حدث ذلك فسيحدث شرخ قوي في دول القارة. ولاشك أن هناك قوى أجنبية يهمها أن تتسع دائرة الخلافات بين الدول العربية والدول الأفريقية في داخل الإتحاد الأفريقي، ونرى أن الولايات المتحدة مستمرة في تغذية الخلافات داخل الإتحاد الأفريقي، وقد أعلنت «كونداليزا رايس» من عاصمة ليبيريا أن على السودان أن ينصاع لإرسال قوات دولية إليه، ولا نستطيع أن نقول إن إصرار الولايات المتحدة ليس له أثر، لأنه في ضوء تغير الموقف في داخل الإتحاد الأفريقي فقد بدأت تصدر من الخرطوم إشارات جديدة بأن السودان سوف ينظر في كل المقترحات، خاصة بعد أن حذر الإتحاد الأفريقي بضرورة أن يستجيب السودان لاي قرار يصدر من مجلس الأمن إذا وافقت عليه لجنة السلام والأمن التابعة للإتحاد الأفريقي وهو تحذير له ما بعده، واغلب الظن أنه صدر بعد أن تدارست بعض قوى الإتحاد الأفريقي موقفها وأدركت أنها لا تستطيع أن تقف في وجه الإرادة الدولية وخاصة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا عدنا لتقويم موقف الحكومة السودانية وجدنا أنها تقود البلاد إلى واحدة من أخطر المراحل في تاريخها، ذلك أن حكومة السودان لا تستطيع أن تنتصر في أي صراع إقليمي أو جهوي إذا كانت هناك قوى تعارضها إقليميا أو كانت هناك قوى لا تريد نجاحها خارجيا. ولا شك أن الحكومة السودانية أخطأت التقدير عندما ظنت أنه يمكن أن تتم بينها وبين الولايات المتحدة مصالحة، وذلك أمر مستحيل في ظل الظروف الحالية التي تشن فيها واشنطن حربا لا هوادة فيها على كل من يرفع شعار الإسلام،كما أن تاريخ الحكومة السودانية مع الولايات المتحدة ليس تاريخ سلام، فالولايات المتحدة اتهمت السودان من قبل بإيواء الإرهاب وذلك عندما كان «أسامة بن لادن» يقيم في الخرطوم واتهمته بتدبير محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك. وهاجمته بضرب مصنع الشفاء وليست هناك أرضية مشتركة بين السودان والولايات المتحدة إلا إذا كانت الحكومة السودانية تعتقد أنها يمكن أن تقوم بدور يشبه الأدوار التي تقوم بها كثير من دول الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة، ولا أعتقد أن واشنطن ستتيح لها هذه الفرصة لأنها قادرة على أن تتعامل مع الحكومة المستقلة المقبلة في الجنوب كما يمكنها أن تتعامل مع حكومة أخرى مستقرة في دارفور.

والسؤال الذي يتراءى لنا هو لماذا تردت الأوضاع في السودان إلى هذا المستوى؟ والإجابة ببساطة لأن الحكومة السودانية لا تقرأ التاريخ قراءة جيدة والذين يديرون شؤونها ينتمون إلى جيل الايديولوجيات التي مضى عهدها بعد سقوط الإتحاد السوفيتي وهو جيل ينظر إلى بناء الدول على أنه بناء فلسفي وليس بناء عمليا، خاصة عندما يكون الجيل كله تربى في نظم لا تدرك مفهوم الدولة ولا تعرف أن لها مسؤولية تجاه مواطنيها وتعتقد أن الحكم هو مجرد سيطرة مجموعة من النخب تربطها مصالح مشتركة وتعمل على تدعيم بعضها بعضا من أجل الاستمرار وليس من أجل تنفيذ الطموحات الوطنية، وذلك حال نظام الحكم في السودان الذي لا يفكر في شيء سوى الاستمرار حتى لو كان ذلك على حساب وحدة الوطن، وهذه لحظة مناسبة لكي يقف السودانيون لمراجعة أنفسهم إذا كانوا يريدون وطنا يعيشون فيه أم يريدون فقط أرضا ينهبونها ثم لا يهم بعد ذلك مصيرها، هذا هو السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، ذلك أن حكومة السودان لا تستطيع في هذا المنعطف أن تقول إنها تسعى لتحقيق مشروع حضاري لأنه ليس هناك مشروع تسعى إلى تحقيقه بعد أن قدمت التنازلات في جنوب السودان، كما ليس هناك من خلال سلوك القائمين في الحكم واستئثارهم بالثروات والوظائف ما يؤكد أنهم يسعون إلى إقامة نظام قيمي في السودان ولا يمكن أن تعتبر سياسة التأزر وتحقيق مصالح أفراد الحكم هدفا مشروعا من أجل اكتساب القوة لأن التجربة تؤكد حتى الآن أن الذي اكتسبه السودان هو الضعف وتهميش القوى الفاعلة في المجتمع وزهد الكثيرين في الوطن والتوجه نحو الهجرة إلى خارجه. ويجب هنا أن يدرك القائمون على الأمور في البلاد أن أهداف الولايات المتحدة في السودان لا تقتصر فقط على إجراء المصالحات أو إقامة المعاهدات بل هي تعمل وفق خطة مدروسة في منطقة الشرق الأوسط ظهرت آثارها في العراق وفي لبنان وسورية وأفغانستان وليبيا وتتجه الآن نحو السودان وعدد آخر من الدول في المنطقة، ويتوهم القائمون في الخرطوم إذا فكروا أن الولايات المتحدة ستخفف الضغط عليهم أو أنها سترضي بالقليل، وهنا يجب أن يقف القائمون على الأمر وقفة مصارحة مع النفس، هل هم يريدون الاستمرار في هذا الطريق ليروا الوطن ممزقا ومنهوبا أم يريدونه متحدا من جديد؟

سؤال ينتظر إجابة القائمين على الحكم في الخرطوم.

ولكن قبل ذلك يجب ان يراقب المسؤولون بحذر موقف القمة الأفريقية المقبلة من رئاسة السودان للإتحاد الأفريقي في الدورة المقبلة ذلك أن رفض هذه الرئاسة قد تكون له ابعاد دولية وإقليمية خطيرة.

* كاتب من السودان

فرصة تاريخية ثانية

د. علي محمد فخرو

■ من بين أهم أحداث العام المنصرم ذلك الإرتفاع الكبير السريع في أسعار البترول مما ولّد دخلاً لدول الخليج خلال عام 2005 قدرٌ بحوالي نصف ترليون دولار.

هذه ثروة هائلة تشير إلى أن منطقة الخليج من الوطن العربي ستدخل مرحلة جديدة من توفر الفائض المالي الضخم الذي يذكر بحقبة السبّعينات من القرن الماضي عندما ارتفعت أسعار البترول ووفُرت فائضاً مالياً مماثلاً.

آنذاك أضاع العرب فرصة تاريخية لاستعمال تلك الثروة لإحداث تنمية مستدامة واقتصاد إنتاجي في منطقة الخليج من جهة ولمساعدة بقية مناطق الوطن العربي للخروج من أزمات بنيوية اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى. وبدلاً من ذلك تجمّع القسم الأعظم من تلك الثروة في أياد قليلة ليستثمر في تنمية اقتصاد أمريكا وأوروبا، ثم ليبذّر في ترف حسيٍّ فاضح أو في مغامرات عسكرية حمقاء أو في صرف ريعي لشراء الولاء لشرعيات غير ديمقراطية. وفيما عدا بناء بنية تحتيّة معقولة في دول الخليج العربية ظل باقي الوطن العربي يرزح تحت الفقر والجهل والتخلف المتراكم.

اليوم تطلُّ فرصة جديدة، لعلّها ستكون الأخيرة، لاستعمال منطقي عادل لثروة البترول الجديدة على المستويات الوطنية والقومية والإسلامية. في اعتقادي أننا سنحتاج لإعطاء الجوانب التالية أهمية قصوى:

أولا: أخلاقياً ودينياً وأمنياً هناك ضرورة قصوى لاستثمار جزء من هذه الفوائض الهائلة في الأقطار العربية الأخرى بدلاً من تركها تستجدي استثمارات الآخرين لتقع في الديون والإستغلال وتخضع لإملاءات مؤسسات دولية خاضعة لدول استعمارية معروفة. ليست الصدقة هي المطلوبة وإنما المنفعة المتبادلة. وفي جميع الأحوال فان كثيراً من أموال الخليج المودعة في بنوك أجنبية هي التي تستعمل لقروض استثمارية لدول عربية محتاجة. فأين المنطق في هذا العبث العربي الذي طال أمده؟ ومن قال أن الغنيَّ الساكن في محيط من الفقر والعوز يستطيع أن يأمن على نفسه؟ وبالطبع فليس الحديث موجّهٌ للفوائض الحكومية فقط وإنما موجه أيضاً للرأسمال الخليجي الخاص أيضاً.

ثانيا: على المستوى الوطني الخليجي آن الأوان أن يوضع جهد علمي وبحثي وإنتاجي لبناء اقتصاد في الحقول الجديدة. فهل يعقل أن ينجح بلد مثل الهند في أن يكون أحد البلدان المنتجة للمعرفة في حقول برامج الكمبيوتر والتواصل الأخرى وتكتفي دول الخليج ببناء مجمعات لتأجيرها على الشركات العالمية المنتجة لتلك البرامج؟ وهل سننتظر حتى ينفجر حقل البيوتكنولوجي بإمكانياته الهائلة في وجوهنا قبل أن نوليه جهداً مكثفاً للاستفادة من إنجازاته الاقتصادية والبشرية في حياة العرب؟ وفي الأسبوع الماضي كتبت عن أهمية إيلاء اهتمام لأبحاث الطاقة البديلة لأستمع بعد بضعة أيام للرئيس الفرنسي وهو يدشن برنامج بلده الطموح للتوسع في الطاقة الذريّة استعداداً لإنتهاء حقبة البترول العالمية. فماذا نحن فاعلون في إقتصاد الطاقة البديلة في العقود القليلة القادمة؟ هذه أمثلة وغيرها كثير.

الآن لدينا المال الكافي لعمل شيء ما في مثل تلك الحقول الجديدة بدلاً من استعمال ذلك المال في بناء مجمعات الدُّرر والدانات للمترفين من الداخل والخارج التي ستنعق الغربان فيها بعد نضرب البترول.

ثالثا: وبالطبع هناك حاجة لإيجاد مؤسسات عالية الجودة والكفاءة إعداد القوى البشرية المحلية والعربية اللازمة لمثل ذلك الإقتصاد. وهذا سيحتاج لمال كثير.

وبعد، ففي الماضي كان الخليج لايستثمر في بلاد العرب خوفاً من مصادرات «الاشتراكيين»، ولايبني إقتصاداً حديثاً إنتاجياً لأنه مشغول ببناء البنيات التحتيّة الأساسية، فأية أعذار ستكون عندنا في هذه المرة؟ إذا ضاعت هذه الفرصة فان ذلك سيكون مقدّمة لتهميش لبلاد وأمة العرب لقرون طويلة قادمة.

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637

email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364